



مسيرات العودة في قطاع غزة وتداعياتها على المرأة الفلسطينية

والصعوبات: خاصة وأن طبيعة اللباس الذي ترتديه لا يساعدها على الحركة، مع استمرار قوات الاحتلال بإطلاق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين. وكانت أكثر مشاركات النساء في مساعدة المرحى بشكلٍ تطوّعيّ.

وفي الدراسة: أوضحت إحصائيةٌ صدرت من "وزارة الصحة الفلسطينية" حول استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمشاركين في مسيرات العودة من 30 مارس إلى 2 يونيو 2018، ذكر أنّ عدد الشهداء بلغ 123 شهيداً: منهم شهيدتان من النساء.

في حين بلغ عدد المرحى 13.900 جريحاً، منهم 7548 في المشافي: بنسبة 53.9%. وشكّلت الفئة العمرية 18-39 عاماً ما نسبته 83.7% من إجمالي الإصابات، فيما بلغت إصابات النساء 785 إصابة من إجمالي الإصابات.

تأثيرها على مشاركتهن

بيّنت الدراسة أنّ قرار مشاركة النساء لم يكن قراراً فردياً؛ بل كان أسرياً. غير أن النتائج مؤلّمة كإصابة الابن أو الابنة، وحمل العائلة مسؤولية توفير الأدوية ما بعد الإصابة، مع قلّة الإمكانيات؛ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية.

وإنّ فقدان المعيل الأساسي للأسرة شكّل عبئاً كبيراً على المرأة؛ التي أصبحت تمارس دور الأب والأم في تلبية احتياجات أفراد أسرتها، ناهيك عن الصدمة النفسية للفقد، وهي أحد أبرز الظواهر التي صاحبت الفاقديات، ويعود ذلك للعديد من الأسباب: أهمها: صغر سنّ الشهداء؛ سواء أكانوا أبناءً أو أزواجاً، واعتبار المسيرة

أطلقت "الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة" فعاليات مسيرة العودة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 صباح يوم الجمعة 30/3/2018، حيث نُصبت الخيام مقابل الخط الفاصل بين شرق القطاع وباقي الأرض الفلسطينية؛ بهدف تطبيق الفقرة رقم 11 من القرار الأممي رقم 194، وتحقيق عودة اللاجئين الذين هُجروا عام 1948 إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم.

المسيرة التي استمرت سبعة أشهر؛ شاركت فيها النساء الفلسطينيات بقوة، تبعاً لدراسة نفذها "مركز شؤون المرأة" بعنوان: "المرأة الفلسطينية ومسيرة العودة" جاء فيها بأنّ المشاركة كانت من كافة قطاعات المجتمع: نساءً ورجالاً وذوي الإعاقة والأطفال وكبار السنّ.

وتناولت الدراسة مشاركة المرأة بفئاتها العمرية المختلفة في مسيرة العودة، وتقديمهنّ رسائل مهمة؛ كالتأكيد على حق العودة، وأن الوضع الاقتصاديّ وتبعات الحصار لم تعد حتمية. وأكدت المرأة أنها لا تحجل من مشاركتها بجانب الرجل. فهناك أسرٌ بأكملها؛ حيث شاركت الأم والأب. وقد كانت المسيرات سلمية بطابع جماهيريّ.

خديّات وصعوبات

واجهت المرأة خلال مشاركتها العديد من التحدّيات

علماء فنجان قهوة

رهام عودة

مطلوب عروسة على المقاس!..

”أريدها بيضاء طويلة، وشعرها ناعم، ولون عينيها أزرقاً أو أخضراً، لا أريدها امرأة مستقلة وذات شخصية قوية؛ بل يكفي أن تمتلك مهارات الطبخ الشرقي، وتلتزم بأوامر السمع والطاعة لي؛ حتى لا تتمرد عليّ في المستقبل، لكن؛ في نفس الوقت؛ لا يوجد لديّ مانعٌ بأن تكون فتاةً عاملةً تجلب لي دخلاً ثابتاً، بشرط أن تكون معلمة مدرسة تعود من عملها ظهراً، ولا تختلط كثيراً مع الرجال؛ حتى تستطيع أن تتولّى رعاية الأطفال، وتعدّ طعام الغداء قبل وصولي للبيت عصراً“.

هكذا يتناقش معظم الشباب الغزّي التقليديّ مع أمهاتهم، وأقاربهم، حول شروطهم للزواج، ونظرتهم للزوجة المثالية في حياتهم، وأحلامهم التقليدية في تأسيس عش الزوجية؛ دون الاهتمام بالطبيعة الإنسانية، والنفسيّة، والفكرية لشريكة حياتهم المستقبلية؛ حيث تشجّع معظم الأمهات التقليديات أبناءهنّ الذكور لتحديد قائمة معاييرهم المادية والاجتماعية لاختيار عروس المستقبل؛ دون الاكتراف بضرورة وجود تقارب وجدائيّ وعاطفيّ بين الرجل والمرأة لإنجاح الزواج، فالحب - حسب رأيهنّ - يأتي دوماً بعد الزواج.

لذا؛ فور استلام الأم قائمة شروط ابنها العريس؛ تبدأ بالخوض في رحلة البحث عن عروس مناسبة لابنها، قد تستمرّ عدة أشهر؛ من زيارات مكوكية لمنازل المرشحات للزواج من ابنها المدلل؛ الذي يعتبر نفسه أنه هو الوحيد الذي لديه الحق في وضع شروط مسبقاً للزواج، وله الحرية في اختيار الفتاة المناسبة للزواج منه؛ حسب معاييرهم الجسدية، والاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، وكأنه يريد أن يشتري دميةً شقراء من محلّ ألعاب للأطفال، أو أن يختار عروساً من كتالوج مجلة عالمية تنشر صور عارضات الأزياء الجميلات.

أما بالنسبة للفتاة نفسها؛ فقلماً نجد فتيات عاديّات يقرضن شروطاً مسبقة لاختيار أزواج المستقبل، بل طبقاً للعادات والتقاليد؛ يجب على الفتاة المهذبة أن تحجّل، وتبقى صامتة حتى يأتي نصيبها، ويكفيها شرفاً أن تتزوّج من رجل يستطيع أن يقدّم لها فرصة لنجاح الأطفال، أو يسمح لها بالتحرّر من قفص عائلتها النحاسي؛ حيث لا تمنحها عائلتها صدق الاستقلال قبل الزواج؛ خوفاً من تمردّها، وانتقاد المجتمع التقليديّ لاسم العائلة الكبير. للأسف؛ وعلى الرغم من ارتفاع موجة تحرّر النساء والفتيات في العالم؛ إلا أنّ الفتاة الغزّيّة بشكل عام - خاصة الفتاة الفقيرة والعاطلة عن العمل - مازالت لا تتمتع بأبسط حق في حياتها، الحق المصيريّ الذي قد يقلب حياتها رأساً على عقب، ألا وهو حق اختيار الزوج المناسب لها نفسياً وصحياً وعمرياً، واجتماعياً.

وغالياً ما تكون الفتاة هي الطرف الأضعف؛ الذي يقدّم تنازلات؛ بسبب الخوف من شبح العنوسة، والشعور بالقلق من احتمالية التعرّض في المستقبل لغدر الزمن، والأقارب؛ فتخشى الفتاة أن تصبح وحيدة بدون مُعيلٍ أو رجل يحميها؛ بالرغم من كونها حاصلة على أعلى الشهادات العلمية؛ لكنّ خوفها من المستقبل المجهول، وكلام الناس.. جعلها تخضع لأحكام المثليين الشعبين: ”طلّ راجل ولا ظلّ حيطه“ و”نار جوزي ولا جنة أهلي“. فهل قسوة الأهل ونظرة المجتمع السلبية في قطاع غزة للفتاة العزباء، والخوف من المستقبل.. تجعل معظم فتيات غزة يقبلن على أنفسهن بأن يكتنّ مثل السلع المعروضة أمام الأم الحاطية؛ التي تقوم بتقييم الفتاة؛ قبل السماح لابنها بالتعرّف عليها؛ في مشهد هزلّي يسبّب الإحراج للفتاة، ويمنعها من التعبير عن رفضها للطريقة التقليدية؛ التي تكاد أن تكون شبه مهينة في طلب الزواج منها.

ومن المعتقد أن المجتمع الغزّي مازال يحتاج للتغيير الاجتماعيّ في مجال حقوق المرأة، والجنس، ومازال يحتاج -أيضاً- لفتيات يتمتعن بمزيد من الشجاعة والجرأة؛ لكسر حاجز الخوف من الوحدة، وكلام الناس، وعدم الثقة في المستقبل، حيث هناك أسلحة كثيرة قد تحمي الفتيات، أكثر من رجل لا يقدر قيمتهنّ، فالعلم سلاح، والعمل سلاح، والنشاط الاجتماعيّ والفكريّ سلاح.

لذا؛ أيتها الفتاة العزباء، لا تتخلي عن أحلامك، ولا تلقي بكافة أسلحتك الأرض، في سبيل الرجل الحائط؛ الذي تريد من -فقط- ظله، وليس قلبه وعقله! فتحي بنفسك أكثر؛ لأنك لو خذلت نفسك مرةً بسبب زواجك من الرجل غير المناسب؛ فسوف تندمين في كلّ مرة؛ عندما زوجك لا يحترمك، أو يهجرك من أجل امرأة أخرى!..

سلمية، وكانت من أصعب الحالات تلك التي شاهدت فيها النساء أبناءهنّ أو أزواجهنّ يُقتلن أمام أعينهنّ. بالإضافة لتعرّض النساء مباشرة للإصابة؛ بما شكّل عبئاً مضاعفاً عليهنّ وعلى الأسرة. فاحتياجاتهنّ تختلف عن احتياجات الرجال.

وتناولت الدراسة واقع الخدمات الصحيّة المتعلّقة بعلاج الجرحى، فنتيجة لعدد الجرحى المتزايد؛ ونقص الأدوية والمستلزمات الطبيّة؛ اضطر الكثير من الجرحى مغادرة المستشفى واستكمال العلاج في المنزل. بالإضافة إلى المساعدات الماليّة البخسة التي تلقاها مصابو مسيرة العودة، ولم تتجاوز المائتي دولار.

وركزت مسيرة العودة على التحشيد، ودفع الأسر للمشاركة؛ مع توفير المواصلات ذهاباً وإياباً. وعلى الرغم من تجهيز أماكن جمّع الناس على الحدود في الخيام المخصّصة لمسيرة العودة؛ إلا أن استجابتها لخصوصيّة النساء لم تراوحت الكثير من المعايير؛ حيث تفتقر للكثير من احتياجات النساء؛ كوجود الكراسي لكبيرات السنّ. ووجود دورات المياه الخاصّة بهن بجانب دورات مياه الرجال. وبقاء النساء لساعات طويلة تحت الشمس وفي مهبّ الأتربة.

ضعف دور المؤسسات النسوية العاملة في مجال الحماية والدمج المعيشي للنساء من مؤسسات المجتمع المدنيّ وضعف الإمكانيات المتوفرة، وغياب خطة وطنية تستجيب لحالات الطوارئ؛ وغياب التنسيق بين المؤسسات. احتياجات الأسر وتحوّلها من رغبة في تأمين احتياجات غذائية إلى حاجة لتأمين العلاج لأبنائهنّ. أخذاً مساحةً من الدراسة كذلك.

التوصيات

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كتقديم مساعدات عينية ونقدية طارئة للنساء وأسرهنّ؛ في ظل تدهور الوضع الاقتصاديّ للأسر الفلسطينية؛ للحفاظ على كرامتهنّ. وتقديم الدعم النفسيّ والاجتماعيّ للمشاركات بمسيرات العودة والجريجات؛ واللواتي فقدن أحد أفراد أسرهنّ. وتدريبهنّ على تقديم الدعم والرعاية النفسية للجرحى والجريجات... وغيرهنّ ورفع الوعي للأسرة.

واقترحت ضرورة تقديم تدخلات مختلفة من شأنها تخفيف العنف الواقع على النساء المشاركات بمسيرة العودة بدون موافقة الأهل. وتعزيز الوعي الصحيّ. وتدريب أفراد الأسرة للجريح على تقنيات المتابعة الصحيّة، ورعاية الجرحى؛ من أجل توفير خدمات أسرع، وتخفيف العبء عن القطاع الصحيّ. واعتماداً تأمين خاص بذوي الإعاقه والجرحى بدون إعاقه من كالأجنسين. وإصدار بطاقة تأمين حكوميّ متكامل الخدمات؛ لتسهيل تلقيهم الخدمات الصحيّة.

ورفع الوعي الجنديّ لدى النساء والرجال والشباب، وما يتعلق بتوزيع الأدوار؛ لتخفيف من الأعباء الملقاة على النساء خلال قيامهنّ بالدور الإيجابي. وتوفير الدعم والمساندة القانونية للنساء؛ خاصة للأرامل اللواتي يُشاركن في المسيرة. والضغط على صنّاع القرار في ”السلطة الفلسطينية“ بضرورة إنهاء الإجراءات التي اتخذت أخيراً بحق قطاع غزة؛ والتي طالبت رواتب الموظفين في القطاع العام؛ بما زاد من صعوبة الوضع الاقتصادي.